يشارك في تلك التيارات المعارضة الا عدد ضئيل من الضباط البدو الذين نالوا قسطا من التعليم وتفاعلوا مع تلك التيارات » (ص ١٠٤) يجد في التنافسات والانقسامات القبلية سببا لفشل هذه الانقلابات . وتقديري ان وقوع الكاتب في خطأ البحث عن الاسباب الفرعية يكمن في عدم تلمسه العامل الحقيقي لفشل هذه الانقلابات ، هذا العامل الذي يبرز من خلال سياق عرضه وهو الوضع الخاص للجيش الاردني . اضافة الى ذلك فان غلبة العنصر البدوي على الجيش بقيمه وتقاليده لم تكن عامل تفريق وتمزيق له ، بل كانت عامل وحدة استخدمها النظام الاردني في تأمين الولاء المطلق له ، ويؤكد هذه الحقيقة الاستاذ خليل هندي في دراسته — التعبئة الاردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠ — فيقول : « ولا ينبثق ولاء البدو للجيش من ضمير مهني نما لديهم عبر انتمائهم للجيش وخدمتهم الطويلة فيه ، بل ينبثق من تصورهم للجيش قبيلة كبرى تضم كل العشائر في الاردن ... ويتدرج ولاء البدو صعودا من الجيش الى النظام فالملك الذي يلعب دور زعيم « قبيلة الجيش » »(١).

لم يعتمد النظام الاردني في مواجهة هذه الحالات الانقلابية بالعمل فقط على كشفها واجهاضها قبل قيامها ، بل اتجه لاعادة بناء الجيش على اسس تحول بالاساس دون قيام مثل هذه الحالات ، وتدفع بالحفاظ على ولائه الكامل له ، ولا سيما ان ضرورات توسيع الجيش وشموله وحدات كالطيران والهندسة تتطلب ادخال قطاع من المثقفين من أبناء القرى والمدن ، ويورد الكاتب هنا ثلاثة اسس ، وهي تبني نظرية الجيش المحترف، التثقيف الفكري بعزل الجيش واخضاعه لعملية تثقيف خاصة ، جعل الجيش شريحة اقتصادية واجتماعية متميزة عن المجتمع (ص ١١١ و١١٢) . وهناك اساس رابع لم يورده الكاتب وهو جعل الوحدات المدرعة مقتصرة على البدو وبشكل خاص بدو الجنوب ، فالاولوية المدرعة الاساسية لا يدخلها الا افراد قبائل معينة ، سواء على مستوى الضباط ام الافراد من الرتب المختلفة ، وذلك لضمان ولائها المطلق للنظام .

ان تطوير النظام لاساليبه لم يكن فقط على صعيد الجيش ، بل طور اساليبه ايضا في مواجهة الحركة الوطنية ، فبالاضافة الى اعتماد سياسة القهر والقمع ضد الحركة الوطنية كمظهر اساسي ، فقد اخذ يتجه الى الحالات المترددة والمتذبذبة في صفوف الحركة الوطنية ويعمل على شرائها وربطها مصلحيا به . لقد نجح النظام نتيجة هذه السياسة في الاستحواذ على ولاء مجموعات كبيرة من الضباط العسكريين الذين شكلوا في السنوات السابقة القيادات الوطنية في الجيش . وان نجاح النظام بهذه السرعة وبهذا الاتساع يدلل على هشاشة ارتباط هذه القيادات بالحركة الوطنية كما يدلل على سطحية قناعاتها الوطنية . وليس أدل على ذلك من اعادة النظام الى الخدمة العسكرية معظم الضباط الذين جرى اعتقالهم في نيسان عام ١٩٦٦ بعد فترة اعتقال لم تزد عن شهرين ، وهم من الضباط « الحزبيين » من حركة القوميين العرب ومن حزب البعث . وعدم انتهاج النظام لتنفيذ الاعدام « بالضباط الانقلابيين » لم يكن وليد مرونته السياسية في التعامل مع الحركة الوطنية ، بل كان وليد ادراكه لهشاشة ارتباط امثال هؤلاء الضباط بالحركة الوطنية ، بدليل سياسة القبضة القوية التي كان يواجه بها الحركة الوطنية باستمرار . وفي الحالات التي كان يستشعر بها النظام خطرا من اي حركة او قوة وطنية ، فانه لم يكن يتورع عن ارتكاب ابشع الجرائم والمجازر دفاعا عن وجوده كما حصل في ايلول ١٩٧٠ ، وفي الاعدامات التي نفذها بعد ايلول . اضافة الى ذلك فان الوزن السياسي الكبير الذي تمثله العشائر داخل النظام ، جعل الملك يأخذ بعين الاعتبار هذه الحالة لدى خروج بعض افراد العشائر عن الولاء للنظام ، فتنفيذ حكم الاعدام بحق افراد من العشائر سيولد بلا شك حساسيات عشائرية تحدث خللا في حالة التوازن بين العشائر التي يحرص عليها الملك باستمرار ، وحيث ان مثل هذه الحالات التي كان يواجهها النظام كانت محدودة وليست خطرة ، فانه كان يتعامل معها بمرونة سياسية ، ولكن في الحالات التي يستشعر منها خطرا كان يبطش بها وأوضح دليل على ذلك قتله غيلة لهاجم الهنداوي عقب حوادث ايلول ١٩٧٠ مباشرة . غير ان هذا لا ينفي ان النظام منذ اوائل الستينات وبشكل خاص منذ بروز دور محمد رسول الكيلاني كمدير للمخابرات العامة ، اخذ بسياسة

---

١ — **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤ ، سبتمبر ١٩٧١ .